

العنف القائم على النوع الاجتماعي في سوريا

التقييم العاجل للاحتياجات

موجز تنفيذي

كانون الثاني 2019



NORWEGIAN CHURCH AID



GOPA - DERD

أبعاد  
abod

## شكر وتقدير:

تتوجه منظمة أبعاد بالشكر والامتنان لكل من ساهم/ت في عملية جمع البيانات لإنجاز هذا التقييم العاجل: الاستشاريون/ات والموظفون/ات الميدانيون/ات الذين نسقوا/نسقن ونفذوا/نفذن مجموعات النقاش المركزة والمقابلات مع أفراد من المجتمع المحلي. وعمليات مسح الخدمات؛ كما تتوجه بالشكر لجميع مقدمي/ات الخدمات والجهات المحلية المعنية الذين شاركوا/شاركن وساهموا/ساهمن بشكل فعال في عقد جلسات المناقشة والمقابلات. جزيل الشكر للجميع.

## الجهات المرجعية وجهات الاتصال:

المؤلف:

السيد جاي الفغالي [jay.feghali@gmail.com](mailto:jay.feghali@gmail.com)

## منظمة أبعاد ABAAD :

التنسيق والإشراف:

الآنسة غيدا عناني، مؤسسة ومديرة منظمة أبعاد ABAAD [ghida.anani@abaadmena.org](mailto:ghida.anani@abaadmena.org)

## بطريكية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس- دائرة العلاقات المسكونية والتنمية (GOPA-DERD):

عملية جمع البيانات تم تنفيذها من قبل فريق الحماية في دائرة العلاقات المسكونية GOPA-DERD.

## المساعدات الكنسية النرويجية NCA:

التنسيق والإشراف:

الآنسة ليف ستيموجن، المديرية الإقليمية لمكتبي لبنان وسوريا

©منظمة أبعاد – المساعدات الكنسية النرويجية 2019

صورة الغلاف: مدينة دير الزور، ©وكالة الأنباء رويترز 2013

## تصريح:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية البحث النوعي وتتضمن معلومات وبيانات تم جمعها بصورة مباشرة من مقدمي الخدمات والعاملين/ات مع المستفيدين/ات وأفراد المجتمع داخل سوريا. تعبر الآراء الواردة في هذا التقرير عن آراء أصحابها وصاحباتها من الذين شاركوا وشاركن في عملية جمع البيانات، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر NCA أو منظمة أبعاد أو GOPA-DERD. كما وتجدر الإشارة إلى أنه عند حدوث أي لبس في الاستخدام التقني لأي لفظ، نظراً للطبيعة التقنية لهذه الدراسة، تعتبر النسخة المكتوبة باللغة الانكليزية هي المرجع الأصلي الذي يعول عليه. لا تعبر التسميات المادية والجغرافية الواردة في هذا التقرير عن أي رأي من أي نوع فيما يتعلق بالوضع القانوني لسوريا أو إقليمها أو منطقتها أو تحديد حدودها الجغرافية.

## المحتويات

2	شكر وتقدير:
4	الاختصارات
5	المنهجية
7	النتائج الرئيسية
7	اعتبارات سلامة النساء والفتيات في حالات الطوارئ
7	المجموعات الضعيفة، أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي، العوامل المحددة للأخطار
10	القنوات القائمة المعنية بالإبلاغ والاستجابة لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي
12	مفاهيم المجتمع المحلي: فعالية الخدمات والهياكل الرسمية وغير الرسمية القائمة
13	الخدمات متعددة القطاعات للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له:
14	العواقب غير المقصودة للأعمال الإنسانية
15	التوصيات
15	تنمية القدرات
16	تحسين الخدمة
16	السياسة وممارسات التنفيذ
17	الرأي العام / التغيير السلوكي
18	المساءلة وتماسك المجتمع

## الاختصارات

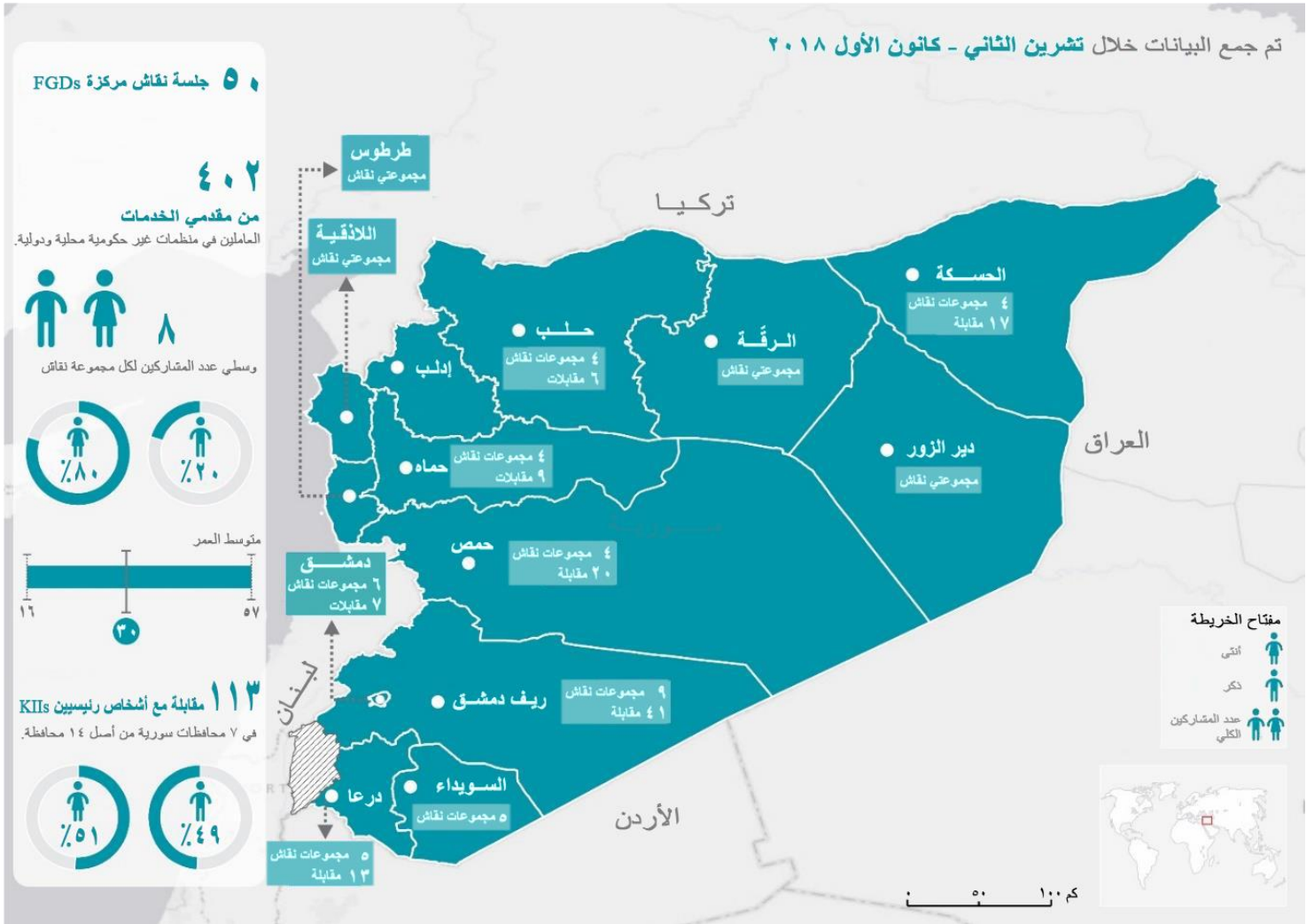
ABAAD	Dimensions	أبعاد
CP	Child Protection	حماية الطفل
CRM	Complaints Response Mechanism	آلية الاستجابة للشكاوي
FI	Food Items	المواد الغذائية
GOPA-DERD	Greek Orthodox Patriarchate of Antioch and all the East - Department of Ecumenical Relations and Development	بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس- دائرة العلاقات المسكونية والتنمية
GoS	Government of Syria	الحكومة السورية
I/NGO	International Non-Governmental Organization	المنظمة غير الحكومية / دولية
IASC	Inter-Agency Standing Committee	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
IDP	Internally Displaced Person(s)	الأشخاص النازحين داخلياً
ISIS	Islamic State of Iraq and al-Sham	الدولة الإسلامية في العراق والشام
MH/PSS	Mental Health and Psychosocial Support	الصحة العقلية والدعم النفسي
NCA	Norwegian Church Aid	المساعدات الكنسية النرويجية
NFI	Non-Food Items	مواد غير غذائية
P/SEA	Prevention of Sexual Exploitation and Abuse	منع الاستغلال والاعتداء الجنسي
S/GBV	Sexual and Gender-Based Violence	العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي
SRHR	Sexual and Reproductive Health and Rights	الحقوق والصحة الإنجابية والجنسية
UASC	Unaccompanied and Separated Children	الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
USD	United States Dollar	دولار أمريكي

## المنهجية

### نظرة عامة على التقييم

في إطار الشراكة القائمة بين NCA و ABAAD و GOPA-DERD، تم إجراء هذا التقييم العاجل للعنف القائم على النوع الاجتماعي في سوريا بهدف فهم حجم تعرّض النساء والفتيات لأشكال العنف المختلفة. تم جمع المعلومات الخاصة بهذا التقييم من خلال عقد مقابلات مع المتخصصين/ات في سوريا الذين/اللاتي يقدمون/يقدمن خدمات مباشرة إلى المجتمعات المحلية، وبالتالي فهم تصورات المجتمع (من خلال الحصول على معلومات غير مباشرة نيابة عن المجتمعات المحلية، والمعلومات المباشرة من خلال مقدمي/ات الخدمات أنفسهم/هن، وجميعهم/هن من السكان المحليين)، بالإضافة إلى مواقف وممارسات مزودي الخدمات، والتي من شأنها أن تعكس احتياجات بناء القدرات بشكل أكبر.

### نظرة عامة عن النطاق الجغرافي وأخذ العينات



نفذ فريق الاستشاريين والاستشاريات من منظمة أبعاد (ABAAD) خمسون 50 مجموعة نقاش مركزة مع 402 من مقدمي/ات الخدمات العاملين/ات في منظمات غير حكومية محلية ودولية مختلفة. تضمنت كل مجموعة نقاش ثمانية مشاركين/ات بمعدل وسطي، واحتوت العينة الكلية على 80٪ من النساء و20٪ من الرجال، تراوحت أعمارهم بين 16-57 سنة، بمتوسط عمر 30 سنة.

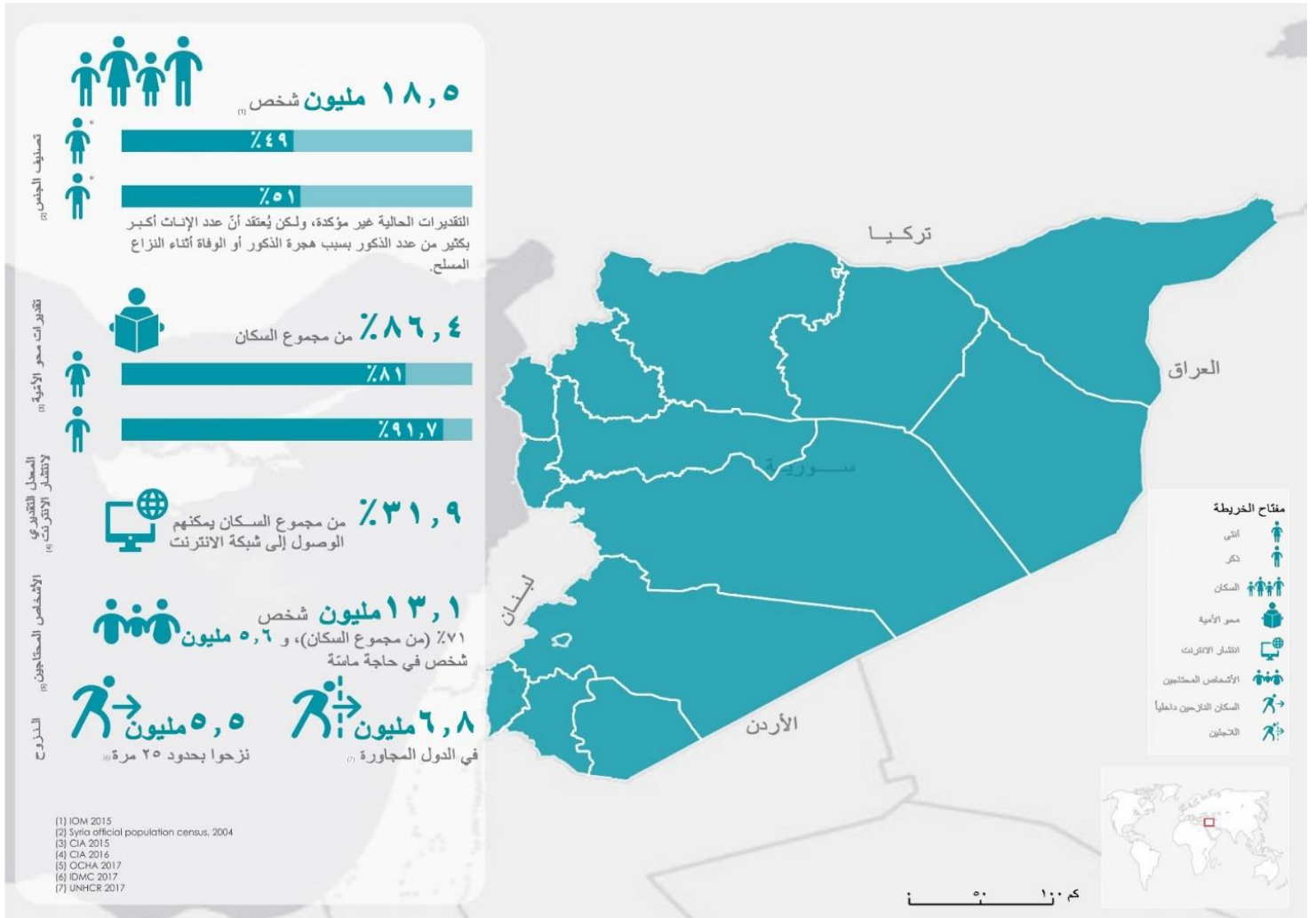
وبالتزامن مع ذلك، تم إجراء مقابلات فردية مع 113 من أعضاء/عضوات مؤثرين/ات في المجتمع المدني والمحلي لتقييم واقع ومدى استجابة الخدمات المقدمة للمجتمعات المختلفة (98 من GOPA-DERD و15 من قبل ABAAD)؛ وقد غطت هذه المقابلات سبع محافظات (حلب، دمشق، درعا، حماه، الحسكة، حمص، وريف دمشق)، في حين تم تخطيط الخدمات التنظيمية من قبل خمسة استشاريين/ات.

### مصادر المعلومات:

- تم الحصول على البيانات الأولية من مجموعات النقاش المركزة FGDS، ومن المقابلات الفردية التي عقدت مع أفراد مؤثرين/ات في المجتمع المدني والمحلي KII، والجهات الفاعلة المحلية.

- تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال مراجعة الأدبيات من المجال العام.

نظرة عامة على الوضع - (رقمياً):



## النتائج الرئيسية

### اعتبارات سلامة النساء والفتيات في حالات الطوارئ

#### تحركات النزوح والهجرة واعتبارات السلامة

تفرض حركة النزوح والهجرة خطراً كبيراً على النازحين/ات داخلياً، وخاصة على النساء والفتيات. في حين تفرض الطبيعة الأبوية – الذكورية للمجتمع السوري بحد ذاتها أنواعاً مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي في المحيط الاجتماعي-السياسي والأسري، فاقمت أوضاع النزوح والتهجير بسبب الحرب من حدة المخاطر على النساء والفتيات، حيث بتن يواجهن ويتعرضن لكافة الأنواع والأشكال التسعة للعنف القائم على النوع الاجتماعي: العنف الجنسي والجسدي (بما في ذلك الأسري) والاقتصادي واللفظي والنفسي والعاطفي والديني والاجتماعي والإهمال.

#### المجموعات الضعيفة، أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي، العوامل المحددة للأخطار

##### المجموعات الأكثر هشاشة

أظهرت الدراسة أن من بين الفئات الأكثر هشاشة، في جميع المحافظات التي شملتها الدراسة، وكما أوردها مقدمو/ات الخدمات: هم القاصرين والقاصرات ومعظمهن من الفتيات (45%)، يليها النساء (41%)، ثم الأفراد ذوي الإحتياجات الخاصة والصعوبات الوظيفية (14%).

ومن بين فئة القاصرين والقاصرات، تعد فئة المراهقات الفتيات (38%) الأكثر تعرضاً لأنواع مختلفة من العنف، حيث ذكرت 28% من هذه الفئة أن سلامة وأمن جميع الأطفال بشكل عام مهددة ومعرضة لأخطار متزايدة خلال السنوات التي تلت عام 2011. كما فقد تم التأكيد أن الفئات الأكثر عرضة للخطر والأكثر هشاشة هم/هن الأيتام/اليتيمات وأطفال/طفلات الشوارع والأطفال/الطفلات غير المصحوبين/ات والمنفصلين/ات عن ذويهم والأطفال/الطفلات النازحين/ات داخلياً.

ومن فئة النساء، كانت النساء الأرامل من بين أكثر السكان تعرضاً للخطر، تليها الأمهات اللواتي يرعين أسرهن وحدهن (بسبب فقدان الأزواج أو غيابهم بسبب الهجرة)، تليهن المطلقات. تجدر الإشارة إلى أن هذه الفئات من بين النساء تعتبر الأكثر هشاشة وتعرضاً للخطر بسبب غياب المعيل؛ وقد أدت عوامل الفقر، إلى تفاقم عدم قدرة هؤلاء النساء على حماية أنفسهن وتعرضهن للاستغلال. ولأسباب مماثلة، فإن النساء النازحات داخلياً معرضات أيضاً لخطر الإساءة أو الاستغلال، خاصة العنف الجنسي (على سبيل المثال لا الحصر). أما فئة المسنين والمسنات فهم/هن من بين الفئات التي غالباً ما يتم التغاضي عنها من حيث توفير المساعدة والدعم، لا سيما بسبب حاجتهم لخدمات الرعاية والخدمات التخصصية والغير متوفرة.

أما بالنسبة للأفراد من ذوي/ات الاحتياجات الخاصة أو ذوي/ات الصعوبات الوظيفية *functional difficulties*، فقد ذكر المستجيبون/ات أن هناك القليل من الخدمات والدعم المتاحين لهذه الفئة (بما في ذلك خدمات الدعم النفسي الاجتماعي)، وأن أكثر أنواع العنف المرتكبة تجاه هذه الفئة هي العنف الجنسي (استغلال أو ضاهم الخاصة والتحرش بهم/هن أو اغتصابهم/هن) وإهمالهم/هن (عدم تقديم الرعاية الكافية لهم، وعدم الأخذ بالحسبان الاعتبارات المتعلقة بخصوصية وضعهم/هن في الأماكن العامة).

### أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارس تجاه النساء والفتيات

يعد الزواج المبكر من العادات التقليدية التي كانت متبعة في سوريا بالنسبة لبعض العائلات في بعض المناطق؛ ولكن منذ بداية الأزمة، بدأ تزويج الطفلات يأخذ منحى متزايد، وبشكل كبير على الفتيات في سن 13 إلى 14 عاماً. وحول أسباب التزويج القسري، إن التزويج المبكر يتم في المقام الأول للحد من الأعباء المادية على الأسر، وللحصول على المكاسب المالية من المهر، وسيادة الاعتقاد بين الأسرة بأن هذه الممارسة من شأنها أنها تحمي الفتيات من الاغتصاب ومن خطر الجماعات المسلحة أو من أن يتم أخذهن كأسرى، لأنه بنظرهم "الرجل رحمة حتى لو أنه نفسه غير رحيم".

العنف الجنسي هو أحد أبرز أنواع العنف المرتكبة حالياً بحق جميع فئات النساء والفتيات. وهو يحدث ضمن نطاق الأسر، وفي المدارس، والأماكن العامة، وعلى الإنترنت، ومن قبل أصحاب العمل، والمعارف، والغرباء، والجماعات المسلحة. وبسبب التعقيم حول ضرورة التوعية حول قضايا الصحة الجنسية والحقوق، تبقى الفتيات - خاصة ضمن فئة المراهقات - غير يقينات حول كيفية التصرف لمنع حدوث الإيذاءات أو التحرشات الجنسية الغير مرغوبة.

” أعرف أن زوجي يتحرش بأطفالنا جنسياً، لكنني أخشى من إخبار أي شخص خوفاً من التداعيات التي قد تتعرض لها أنا وأولادي إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء ضده. أنا أيضاً خائفة من وصمة العار في المجتمع تجاهنا.

أم في ريف دمشق

كانت ظاهرة العنف الجسدي والمنزلي واسعة الانتشار، حتى قبل بدء الأزمة. ومع ذلك، فقد ازدادت حدتها ونسبة حدوثها بسبب الضغوطات والغضب والحاجة إلى التنفيس عن الغضب، فضلاً عن التغيير في الأدوار الجندرية، لا سيما عندما يفقد الرجال مكانتهم كمعيّنين للأسر وللزوجات، ويشعرون بضرورة "إعادة فرض سيطرتهم".

” زوجت إحدى العائلات الناجيات ابنتهم إلى رجل يعرف أنها تعرضت للاغتصاب وزعم أنه قد تقبل هذه الحقيقة. بعد فترة وجيزة من الزواج، بدأ في الاعتداء عليها جسدياً، ألقى اللوم عليها وأذلها ويذكرها باستمرار أنها تعرضت للاغتصاب لدرجة أنها أصبحت مقتنعة بأنها تستحق أي عقوبة وأي عنف تتعرض له.

مدير حالة في ريف السويداء



يؤثر العنف والاستغلال الاقتصادي بشكل خاص على فئة الأطفال والطفلات المتسرّبين/ات من المدارس واضطرابهم/هن لتقديم الدعم لأسرهم/هن، كما يؤثر على فئة النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للاستغلال الجنسي بصمت للحفاظ على وظائفهن ومصادر دخلهن. كما يوجد الكثير من النساء اللاتي يعملن بدون أجر في الأراضي الزراعية التابعة لأسرهن، ويُحرمن من الإرث. وسجّلت حالات من الاستغلال التي تتعرض لها النساء من المستفيدات من قبل الجهات الإنسانية مقابل تقديم المساعدات لهن.

ويتزايد الأذى الذاتي بين الفئات الأصغر سناً، والذين/اللاتي يواجهون/يواجهن صعوبة كبيرة في تقبل ذاتهم/هن وتغييراتهم/هن الجسدية التي تحدث في سن البلوغ، خاصة أنه لم يتم أعدادهم/هن وإعلامهم/هن بها. كما يمارس الناجون والناجيات من العنف الجندري، الأذى الذاتي إما كوسيلة تنفيس عما بداخلهم أو بسبب شعورهم/هن بالذنب لأنهم يعتقدون/يعتقدن بأنهم/هن يستحقون/يستحقن الألم.

تم الإبلاغ عن العنف الديني بمعدلات متدنية مقارنة بحالات العنف الأخرى، ويعد الجنّة الرئسيين هم من الجماعات الدينية المتشددة مثل داعش، والأزواج أو الآباء المتدينون الذين يطبقون الممارسات الدينية على زوجاتهم وبناتهم، هذا بالإضافة إلى المجتمعات المتعصبة التي ترفض تقبل أو تضايق الأشخاص من ذوي المعتقدات الدينية المختلفة (خاصة النازحين/ات).

سُجّلت حالات العنف النفسي والنفس-اجتماعي من قبل الجماعات المسلحة والأفراد الذين يجبرون/يجبرن المدنيين/ات (بما في ذلك الأطفال) على مشاهدة الأعمال الوحشية أو الإذلال الناتج عن احتياجات الناس للخدمات والمساعدات. وقد سُجّلت لتصرفات مشابهة من قبل بعض المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدات وتقوم بتصوير المستفيدين/ات الذين يبلغون بشعورهم بالعار)، فضلاً عن العاملين/ات في المجال الإنساني الذين يلحقون أضراراً غير مقصودة بالمستفيدين/ات (من مثل تنفيذ جلسات دعم نفسي اجتماعي دون الأخذ بعين الاعتبار الحساسيات الجندرية والثقافية المناسبة، مما يؤدي إلى صدمة بين المشاركين/ات).

” ضرب النساء في الشوارع بعصي الخيزران كان من الممارسات العامة لداعش، إذا كان أي جزء من أجسام النساء مرثياً مهما كان ضئيلاً- وإهانتهم وإذلالهم. إذا كان هناك أي "شك حول تصرفات المرأة"، فسوف يرموها ويضعونها في الساحات أمام مئات الأشخاص، بمن فيهم الأطفال.

أخصائي اجتماعي في دير الزور

العنف الاجتماعي والذي يشمل جملة الأحكام المجتمعية والازدراء والنظرة الدونية للفتيات والنساء والناجيات من العنف. كما يشمل دعم أو حتى تشجيع الممارسات العنيفة مثل زواج الأطفال أو العنف الأسري.

العنف المرتبط بالإهمال لذوي الاحتياجات الخاصة والعصابات الوظيفية ويشمل في معظم الأحيان إهمال لهذه الفئة (عبر عدم توفير الرعاية الكافية لهم/هن)، أو استغلال النساء والفتيات ذوي الإعاقات العقلية – بما في ذلك الاستغلال ذات الطابع الجنسي.

وشملت أنواع العنف الشائعة الأخرى التجنيد الإجباري للأطفال والحرمان من حقوق الأطفال الأساسية في التعليم، بالإضافة إلى إهمال الأطفال والنساء والفتيات وذوي/ات الاحتياجات الخاصة والمسنين/ات من قبل الزوج أو الأب والأسرة أو مقدم الرعاية.

تجدر الإشارة إلى أنه ليس بالإمكان تبديية أنواع عنف على أخرى من حيث ضرورة الاستجابة الطارئة لها، وذلك بسبب تشابك أشكال العنف – فغالباً ما يكون هناك العديد من الأشخاص الذين يرتكبون نوعاً من العنف الذي يمكن أن يؤدي إلى نوع آخر، وهناك حالات تشمل عدد من أنواع العنف المختلفة التي تحدث من خلال "تأثير الدومينو" (التأثير التسلسلي المتعاقب).

### عوامل الخطر

تشمل العوامل الفردية التي تعزز من تعرض الفئات للخطر: الضعف، والإعاقة الجسدية أو العقلية، وكبر السن، والتحديات التي يفرضها النزوح، والافتقار إلى الوعي أو التعليم، وغياب الزوج أو أي رجل آخر في الأسرة، مما يساهم في عدم القدرة على حماية النفس من أي اعتداءات وشيكة. ومع ذلك، فإنه من المهم ملاحظة أن النساء قلما يشعرن بالأمان بشكل عام، حيث ذكرت بعض النساء أنه "لا يوجد مكان آمن للنساء، لا خلال النهار ولا خلال الليل"، و"إذا كان الزوج عنيفاً، فإن المنزل لن يكون أبداً في بيئة آمنة، مهما كان الوقت". عندما تم السؤال عن المواقع الخطرة التي يجب تجنبها أثناء النهار والليل، كانت القائمة واسعة النطاق لكل منهما، مما يعزز الشعور بالضيق، وعدم الراحة، وانعدام الأمن في المجالين الخاص والعام.

” ما دام هناك أشخاص من حولك، فإنه لا يوجد أمان. وأولئك الأشخاص الذين من المفترض منهم حماية المدنيين في الشوارع هم الذين يقومون بالتحرش والعنف الجنسي في بعض الأحيان.

### قنوات الإبلاغ والاستجابة لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي

#### الإبلاغ الصحي والنفسي والقانوني والأمني

في معظم المحافظات، لاسيما تلك الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، فإنه يمكن تقديم الإبلاغ عن التحرش إلى الشرطة. أما في الرقة فيتم تقديمها إلى زعماء القبائل، وفي القامشلي إلى الإدارة الذاتية. ويمكن أن يتلقى الناجون والناجيات أشكال الدعم الصحي والنفسي الاجتماعي لدى الإبلاغ عن حاجتهم/هن للمساعدة من قبل المنظمات غير الحكومية المختلفة التي تقدم مثل هذه الخدمات، ولكنه تمت الاستفادة بأن هذه التسهيلات والمساعدات

إما نادرة أو هي غير كافية أو صعوبة الوصول بسبب البعد الجغرافي أو ليس ثمة موظفين/ات متخصصين/ات ومؤهلين/ات لتقديمها.

### الأنظمة المجتمعية للمؤسسات العدلية

أكدت الغالبية العظمى من المشاركين/ات في البحث، بشكل عام، خلال مجموعات النقاش المركزة، أن الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي (لا سيما الناجيات من حالات الاغتصاب والعنف الجنسي) تتجنبن الإبلاغ عن الجرائم المرتكبة ضدهن بشكل رئيسي للأسباب التالية:

- i. الخوف من الفضيحة وجلب العار لأنفسهن ولأسرهن.
- ii. الخوف من وصفهن بالكاذبات.
- iii. غياب الدعم العائلي والاجتماعي الذي يؤثر على شعورهن بعدم المبالاة.
- iv. الخوف من العواقب المؤثرة على سبل عيشهن أو تلقيهن للخدمات، لا سيما في حالات التحرش التي يرتكبها العاملون/ات في المجال الإنساني
- v. في حال تزوجن، فهنالك خوف من أن يطلقن من قبل أزواجهن، أو الخوف من مستقبل بناتهن وسمعتهن.
- vi. اليأس وعدم الثقة في النظام القانوني الذي يفتقر إلى القوانين الوقائية؛ فالناجيات يشعرن أن الإبلاغ عن العنف أو التحرش لن يسفر إلى أي نتائج، خاصة إذا لم يكن لديهن إثباتات لضمان معاقبة الجاني. وفي بعض الحالات، يتم تشجيع الإساءة بشكل غير مباشر على الاستمرار، كما في بعض حالات الاعتداء من قبل الأب على بناته فإن الطفلات سيلجأن إلى الوالد كونه "الوصي القانوني".

لهذه الأسباب فإن معدل حالات الاغتصاب المبلغ عنها منخفض للغاية ولا يعكس الواقع الحقيقي لحجم المشكلة، وبالتالي يبقى معدل العقوبات المفروضة على الجناة أقل مما يحول دون وصول النساء للعدالة.

وفي بعض الحالات النادرة جداً (أو شبه المعدومة) يتعرض مرتكبو الجرائم للاضطهاد في حالات الاغتصاب التي يتم الإبلاغ عنها، وقد يكون ذلك بسبب تدني الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجاني، أو بسبب بوضعه كمنزح أو لعدم امتلاكه موقعاً مؤثراً (بسبب عدم امتلاك المال لدفع الرشاوي أو لعدم حيازته على الأسلحة). في هذه الحالات إما يتم سجن مرتكبي الجرائم والجناة، أو يدفعوا غرامة منخفضة للغاية تبلغ 0.34 دولار. واستناداً إلى قانون العقوبات، فإنه في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، غالباً ما يتم تزويج الناجية للمغتصب في حالات الاغتصاب، بحيث يتم إسقاط التهم الموجهة ضده. وفي حالة جرائم الشرف، يجوز تبرئة القاتل بسبب عدد من الثغرات التشريعية. وفي بعض الحالات، يتم سجن الضحايا (وإرسال القاصرين/ات إلى سجن الأحداث)، أو الحكم عليهم/هن بالإعدام من قبل زعماء القبائل في المجتمعات ذات الهيكليات القانونية القبلية.

### سلوكيات طلب المساعدة

في جميع المحافظات الـ 13 التي شملها البحث، أجمع/ت المشاركون/ات على أن الناجين/ات من العنف لا يطلبون/يطلبن المساعدة أبداً، للعديد من الأسباب الأساسية التي ترتبط بالثقافة والعادات والتقاليد الذكورية ولعل السبب الأكثر شيوعاً

هو الخوف. هذا بالإضافة إلى عوامل غياب الخدمات المتخصصة والمتاحة في العديد من المناطق الفرعية والمجتمعات، أو صعوبة الوصول إليها حتى لو كان الناجون/ات على علم بتوفرها، فلن يتمكنوا/يتمكن من الوصول إليها بسهولة.

تشمل الأسباب التي تحول دون طلب المساعدة من قبل النساء والفتيات ما يلي:

- الخوف من تبرا الأسر من النساء والفتيات أو حتى القتل بحجة "الدفاع عن شرف العائلة".
- الخوف من الوصمة و"الفضيحة" وتناقل الأخبار حول تعرض للناجيات للاغتصاب وانتشار الخبر ضمن المجتمع المحلي الأمر الذي قد يصل إلى علم الأسر، حتى لو ارتأت النساء ولافتيات عدم اخبارهم بذلك.
- الخوف على الأطفال و"سمعتهم/هن" على حد تعبير النساء - ليس فقط في الوقت الحاضر، بل في المستقبل واستمرار تناقل الخبر عبر الأجيال.
- الخوف من قسوة المجتمع وأحكامه الذكورية والنبذ أو الاتهام أو العار أو عدم التصديق. وقد تشعر بعض المجتمعات بالتعاطف أو الأسى على الناجية، وهو أمر ترفضه النساء الناجيات من العنف الجنسي
- الخوف من تحميلها مسؤولية التعرض للاغتصاب باعتبارها "محرضة أو شريكة متواطئة في اغتصابها".
- عدم وجود هيئة رسمية لإنفاذ القانون لمتابعة الإبلاغ عن الاغتصاب بسبب غياب القانون.
- عدم المعرفة بالخدمات المتاحة وأماكن تواجدها والإجراءات التي يمكن اتباعها؛ وفي بعض الأحيان قد يكون لديهم المعرفة بالخدمات ولكنهم لا يعتقدون أنهم سوف يتلقين المساعدة بسبب النظرة السلبية للمجتمع تجاههن والحكم عليهن.
- نقص التوعية بالصحة الجنسية وبأهمية السعي للحصول على مساعدة فورية عقب الاغتصاب.
- عدم وجود مراكز متخصصة مع أخصائين/ات مدربين/ات يمكنهم/هن تقديم المساعدة والخدمات مثل المرافق الطبية الشرعية.

” في بعض الأحيان، إذا حاول الناجون التماس المساعدة، فسوف يفعلون ذلك بشكل غير مباشر من خلال التظاهر بأنهم يطلبون المساعدة لصديق. وفي بعض الحالات، يبحثون عن نوع خاطئ من المساعدة - على سبيل المثال يلجؤون للتدخل الطبي من أجل التغطية على المشكلة "عملية غشاء البكارة".

مدرب في حلب

## مفاهيم المجتمع المحلي: فعالية الخدمات والهياكل الرسمية وغير الرسمية القائمة

### سياسات وممارسات ومواقف مقدمي/ات الرعاية والخدمة

أجمع المشاركون/ات في سياق البحث من مزودي/ات الخدمات في منطقة حلب ودرعا ودير الزور والرقه وريف دمشق إنهم/هن "سيصدقون" قصص الناجيات من الاعتداء الجنسي والاستغلال، بسبب تواتر حدوث مثل هذه الحوادث في كثير من الأحيان في تلك المواقع. وبالمثل، فهناك نسبة عالية من تعرض النساء للاعتداء الجنسي في دمشق وحماة وحمص والقامشلي (الحسكة).

وفي إدلب، ذكر/ت المختصون/ات أن غالبية أفراد المجتمع سيشككون/يشككن في هذه القصص المبلغ عنها، وقد يعمدون/يعمدن إلى إلقاء اللوم على الناجية نفسها بسبب العادات والثقافة المحلية. وفي اللاذقية والسويداء وطرطوس، كانت الردود مختلطة، فقد يعمد مقدمو/ات الخدمة إلى تصديق حادثة الإغتصاب ولكن بعد "اتخاذ خطوات التحقيق اللازمة للتأكد منها"، وقد يعمدون/ان إلى عدم تصديقها. وأكد عدد قليل من مقدمي/ات الخدمات أنهم/هن يعتقدن أن الناجيات قد يقمن باختلاق القصص من أجل الحصول على المساعدة. وأشاروا/أشرن إلى أنه بالرغم من إمكانية حدوث ذلك، إلا أن مقدمو/ات الخدمات ليسوا في موضع يمكن لهم/هن تحديد فيما إذا كانت المستفيدة أو الناجية تقول الحقيقة أم لا. من هنا، فإن التوعية وبناء القدرات لمقدمي/ات الخدمات يعد أمراً حاسماً لضمان عدم تأثر واجبهن/هن بتقديم الرعاية والخدمة والاستماع الفعال، وتوفير الخدمات الفعالة لكل مستفيدة/ة تطلب المساعدة بمواقفهم/هن الشخصية أو بجملة الأفكار المسبقة.

### المواقف والممارسات والأعراف المجتمعية

تميل المجتمعات عموماً إلى أن تكون انتقائية في اعتقادها فيما إذا كانت الناجية صادقة بأقوالها بناءً على حقيقة الواقعة وحالة الناجية والجاني. وحتى عندما يتم تصديق الناجيات، فإن تداعيات ذلك على جملة ردّات الفعل غالباً ما تكون سلبية (إلا إذا كانت العائلات أكثر تعليماً ووعياً): تحاول العائلات ومن دون أي داعٍ إبقاء الأمر سرياً أو القيام بسجن الناجية أو تأديبها بشكل صارم أو استغلالها في الأسرة، أو تزويجها للمغتصب أو أول شخص قد "يقبل واقع اغتصابها"، وقد تلجأ بعض الأسر إلى القتل "لاستعادة شرفهم" بحسب مزاعمهم. وتميل بعض المجتمعات إلى الاتهام وإلحاق وصمة العار بالضحايا، والنظر إليهن باحتقار وازدراء كأفراد متواطئات في إثارة الاعتداءات التي تعرضن لها.

تم تسجيل استثناء واحد إيجابي في منطقة القامشلي، حيث أنه على الرغم من النبذ المجتمعي المستمر للناجيات، بدأت الإدارة الذاتية تطلب من أهالي الناجيات أن يوقعوا تعهدات بعدم الإساءة للنساء والفتيات وعدم إلحاق الأذى بهم/هن، وضمان تقديم الرعاية الصحية والحماية اللازمة لهن.

### الخدمات متعددة القطاعات للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له:

#### الخدمات المتوافرة

تتوفر بعض الخدمات للاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي بشكل غير مستق، ولعل أبرز أنواع الخدمات المتوفرة (من الأكثر شيوعاً إلى الأقل انتشاراً) هي كالتالي: خدمات صحية (24 ٪)، خدمات الدعم النفسي الاجتماعي PSS (16 ٪)، خدمات إدارة الحالة (12 ٪)، خدمات الإغاثة – وتقديم الاحتياجات الأساسية (الدعم المالي، المواد الغذائية، ومواد غير الغذائية، إلخ) (10 ٪)، التوعية والوقاية (9 ٪)، وخدمات قانونية (7 ٪). وتتوفر بعض خدمات الوقاية الأخرى وإن بشكل أقل ولعل أبرزها: الحماية، التعليم، الخدمات للكبار، خدمات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، خدمات استشارية، خدمات التسجيل (من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR)،

خدمات الاستجابة لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، تقديم المأوى للناجيات، التدريب المهني، حماية الطفل، خدمات للطفل وصحة الأم، رعاية الأيتام أو دور الأيتام، دعم المسنين/ات، تدريب الأمن/ الشرطة.

### العقبات التي تعيق الوصول إلى الخدمات

ثمة العديد من الأسباب التي تحول دون الوصول الشامل والعاقل للناجيات من العنف إلى الخدمات، ولعل أبرز هذه الأسباب: قلة التوعية بالخدمات المتاحة والمتوفرة، عدم الثقة بالموظفين/ات أو بأفراد المجتمع ككل مما يقلل من ثقة الناجيات بفعالية الخدمة ومن تلقي المساعدة التي يحتجها، بالإضافة إلى نقص في عدد الموظفين/ات المتخصصين/ات الذين/اللاتي يمكنهم/هن التعامل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي بطريقة احترافية بعيدة من الأحكام والمفاهيم المستبقة ومبنية على أساس المعايير الدولية ومبادئ "عدم إلحاق الأذى". هذا بالإضافة إلى عوامل تتمثل بعدم مقرر الخدمات عن أماكن سكن وإقامة الناجيات بسبب وجود مرافق تقديم الخدمات وحصرها في مناطق معينة، وعدم كفاية المراكز أو الاكتظاظ العالي الذي قد يزعج البعض، لا سيما أولئك اللواتي يخشين "الفضيحة": هذا بالإضافة لوجود بعض المراكز التي تحصر خدماتها لفئات ذوي/ات خصائص ديموغرافية محددة.

### العواقب غير المقصودة للأعمال الإنسانية

- ! احتمال إساءة استخدام العاملين والعاملات في مجال توزيع المساعدات لأدوارهم/هن ومواقفهم/هن التي قد تكون مدعاة للثقة من قبل المستفيدات والناجيات لممارسة الاستغلال الجنسي للمجموعات الضعيفة أو الهشة من المستفيدين/ات.
- ! الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي المحتمل للمستفيدين/ات والناجيين/ات في مراكز تقديم الخدمات.
- ! انتهاك محتمل للقواعد السلوكية فيما خص الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي PSEA من خلال تشجيع العلاقات أو السلوكيات من قبل المستفيدين/ات الذين يحاولون الحصول على مزايا أو مساعدات إضافية.
- ! عدم الالتزام بالإجراءات التشغيلية الموحدة مما يزيد من إمكانية تعرض المستفيدين/ات لأنواع مختلفة من العنف بما في ذلك التحرش الجنسي أو العنف الجسدي في مواقع التوزيع، أو عدم مراعاة الاعتبارات الجندرية الأمر الذي قد يؤدي إلى منع النساء من الاستفادة من الخدمات من قبل أزواجهن أو أسرهن (لا سيما الخدمات الطبية وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي PSS)، إلخ.
- ! عدم وضوح آليات الاستجابة للشكاوى أو الخوف من الانتقام أو الثأر، حيث يمكن أن يؤدي عدم الوضوح وانعدام السرية إلى عدم تشجيع المستفيدات للإبلاغ عن أية مضايقات أو استغلال قد يتعرضن له، أو احتمال تعرضهن للانتقام في حال تم الإبلاغ عن الحادثة ما قد يساوم على فقدانهن المساعدة أو الخدمات.

## التوصيات تنمية القدرات

- بناء قدرات مقدمي/ات الخدمات لتحسين جودة الاستجابة لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي

تقوم بعض المنظمات في كثير من الحالات، لا سيما بسبب التعاقب الدائم للموظفات/ين، بتعيين مديري/ات حالات لا يملكون/يملكن شهادة أو خبرة ذات صلة. ويمكن أن يتسبب ذلك بإلحاق ضرر كبير بالمستفيدين/ات، لا سيما إذا كان/ت الموظفون/ات غير متمرسين/ات أو مدربين/ات تدريباً كافياً.

يمكن التعامل مع ذلك من خلال تحديد جملة الكفاءات الأساسية التي يجب توفرها لدى على كل مستويات تقديم الخدمات وبحسب درجة وعمق التفاعل مع المستفيدين. وبعد ذلك يمكن وضع خطط تدريب موحدة لبناء هذه الكفاءات. ويوصى في المناطق التي يسيطر عليها النظام، بالعمل قدر المستطاع على إقامة الشراكات مع المراكز والمرافق الصحية التي تديرها الدولة وتدريب العاملين/ات فيها، باعتبارهم مقدمي/ات الخدمات الرئيسيين/ات.

- بناء قدرات المعلمين/ات وممرضات المدارس والمرشدين/ات ومسؤولي/ات الحماية: يعد/تعد المدرسين/ات والممرضات والمرشدين/ات ومسؤولي/ات الحماية في المدارس فئة مهمة كونهن في الخطوط الأمامية ويقدمون/يقدمن دعماً أساسياً للمجتمع وأفرادهم. وبما أنهم/هن على تواصل مباشر مع المجتمع بشكل يومي، فيمكنهم/هن الاستفادة من بناء القدرات في التعرف على الناجين/ات من الأطفال والعمل مع الحالات المصابة بصدمات نفسية عالية (حتى على مستوى الحد الأدنى من المعايير، ويمكن تدريبهم على ممارسات التعامل مع الصدمات النفسية). يشكل ذلك عنصراً أساسياً في تقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي MHPSS ويتوافق مع المستوى 2 من هرم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات IASC.

- تدريب الأطباء/الطبيبات والأطباء/الطبيبات الشرعيين/ات والطواقم الطبي على الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب، وكذلك على الأخلاقيات الطبية ومعايير السرية وعدم الكشف عن هوية المستفيدات وعدم الإفصاح عنها.

- توفير المتطوعين من افراد المجتمعات المحلية بفرص بناء القدرات:

من الصعب الحصول على ميزانية كافية لتدريب جميع الأطراف المعنية من جميع أنحاء سوريا على تقديم الدعم النفسي الاجتماعي (PSS) وعلى قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)، لا سيما إذا كانوا/كن من المتطوعين/ات المجتمعيين/ات الذين يعملون/يعملن في مبادرات خاصة وليس مع منظمات غير حكومية معينة. ومع ذلك، يمكن تطوير دليل أو كتيب تدريبي بسيط وغير متخصص وسهل الاستخدام يضمن عدم إلحاق الأذى في حال تم استخدامه بدون إطار معرفي تقني، ويمكن الوصول إليه من خلال التعلم عن بعد عبر الإنترنت، كما يمكن توفير وإيصال المعلومات بطريقة آمنة أو بدون الاتصال بالإنترنت. ويمكن أيضاً إنشاء قاعدة بيانات للأدوات المتاحة وتعميمها لتسهيل وصول أي من متطوعي/ات وموظفي/ات الدعم النفسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (PSS & GBV) الذين يسعون إلى زيادة مهاراتهم/هن في

هذا المجال. ويمكن أيضاً أن تكون مجموعات دعم الأقران التي يقودها/تقودها المتطوعون/ات خياراً قابلاً للتطبيق إذا ما تم تدريبهم/هن وتوجيههم/هن بشكل مباشر من قبل الخبراء/ات المعنيين/ا، وفي مرحلة لاحقة يمكن تمكينهم ليشعروا بالمسؤولية لمتابعة الأنشطة المستمرة بعد انتهاء تقديم الدعم.

- بناء القدرات والإشراف على الموظفين/ات العاملين/ات بشكل مباشر مع المستفيدين/ات: وذلك للتأكد من أن الموظفين/ات على دراية وإحاطة تامة ويقومون/يقمن بتنفيذ مبادئ "عدم إلحاق الأذى" والمبادئ الإنسانية الأخلاقية والمعايير الدنيا والوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي PSEA بصورة فعالة؛ بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعميم مفهوم ضرورة أخذ الموافقة المستنيرة للمستفيدات، خاصة في حالة تسجيل المواد السمعية والبصرية الخاصة بهم.

### تحسين الخدمة

- تقديم المساعدة القانونية، والمشورات، والتمثيل القانوني والقضائي للنساء اللاتي يحتجنها: يمكن تقديم الاستشارات القانونية مجاناً للنساء والفتيات اللاتي يحتجن إليها، إما في سياق الاستجابة والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي GBV أو فيما يتعلق بالاستغلال الاقتصادي لحقوقهم في ميراث الممتلكات والأصول.

- العمل على إنشاء اتحاد من المنظمات العاملة في مجال الحد والوقاية والاستجابة لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، ووضع وتطبيق المعايير الدنيا كنقطة مرجعية: في الوقت الحالي، لا توجد مساءلة أو نقطة مرجعية فيما يتعلق بتطبيق مبادئ "عدم إلحاق الأذى" أو المعايير الأخلاقية للعمل مع الناجين/ات. ولعل تطوير المعايير الدنيا التي يجب على كل منظمة الالتزام بها يعد أمراً حاسماً لضمان سلامة المستفيدين/ات. كما يمكن القيام بذلك من خلال الضغط على الوكالات المانحة لفرض الحد الأدنى من المساءلة القياسية، والتي يمكن التحقق منها بانتظام من خلال تحقيق المراقبة من قبل طرف ثالث وتقييمي أثر البرامج ورضى المستفيدات.

موافقة الناجية، وتطوير السياسات الخاصة بإدارة وإحالة الحالات وتطوير مسار الإحالة: لا يوجد في الوقت الحالي مسار رسمي للإحالة في سوريا، ويقتصر الأمر على محاولات غير رسمية من قبل بعض العاملين/ات في المجال الإنساني. وقد أبلغ/ت الموظفون/ات الطبيون/ات عن العديد من حالات الاغتصاب، دون معرفة واضحة عما إذا كان قد تم أخذ موافقة الناجي على ذلك ام لا. وبناء على ذلك، تبرز أهمية تطوير سياسات جديدة وتبنيها في إعداد إدارة الحالة وإجراءات الإبلاغ، بما في ذلك احترام رغبات الناجية وأخذ موافقتها المستنيرة قبل اتخاذ أي خطوات أخرى حيالها. كما سيلعب تطوير مسار الإحالة من قبل مقدمي/ات الخدمات دوراً هاماً في تسهيل الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة لكثير من الناجيات.

### السياسة وممارسات النفوذ



- العمل مع صانعي/ات السياسات من أجل تطوير قنوات الإبلاغ المناسبة التي تتبع أسس العناية الواجبة: في حين أن هذا الأمر قد يكون صعباً إلى حد ما بسبب تعدد مجالات السيطرة وتنوع الهياكل القانونية الخاصة بكل منها وأحياناً عدم وجودها، فمن المهم العمل مع صانعي وصانعات القرار لضمان وجود قنوات إبلاغ كافية وفعالة، خالية من الفساد قدر الإمكان. وهذا من شأنه أن يمنح الناجيات أملاً متجدداً ويشجعهم/هن على الإبلاغ بسبب تفعيل قنوات انفاذ القانون وتقديم الجناة للعدالة. ولضمان عدم محاسبة الناجيات أو معاقبتهم القانونية، فإن تطوير أدوات التدريب التي تخدم مؤسسات إنفاذ القانون (الشرطة وقوات الأمن والقضاة يعد أمراً ضرورياً أيضاً).

- إلغاء مواد قانون العقوبات التي تبرئ المعتصبين ومرتكبي جرائم قتل النساء: وذلك عن طريق تفعيل الشراكة مع منظمة سورية محلية لقيادة هذه المبادرة، وإنشاء مجموعة من الخبراء/ات القانونيين/ات والنفسيين/ات الاجتماعيين/ات المحليين لوضع وتقديم مشروع قانون يقترح إلغاء مواد من قانون العقوبات المتعلقة بإسقاط التهم ضد المعتصبين الذين يتزوجون من ضحاياهم.

- حملة عامة بشأن حقوق الناجيات: قيادة حملات عامة لإعلام الناجين/ات والمجتمع المحلي بحقوق النساء عموماً والناجيات على وجه الخصوص. ويمكن أن تترافق الحملة بتدريب قوات الأمن وإنشاء قنوات إبلاغ مناسبة، لتشجيع النساء على الإبلاغ، على أن يتم ذلك بتفعيل الشراكة مع الصحفيين/ات ووسائل الإعلام السائدة، بالإضافة إلى النشر على وسائل التواصل الاجتماعي ما من شأنه أن يستهدف فئات عمرية مختلفة.

## الرأي العام / التغيير السلوكي

-الوقاية المبكرة ورفع الوعي المجتمعي: يجب القيام بعمل مكثف مع المجتمعات المحلية ومع الأفراد من أجل التصدي الفعال والمستدام للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك بإشراك مرتكبي العنف والناجين/ات على حد سواء، بالإضافة إلى الأطفال لتوفير الوقاية المبكرة. ومع ذلك، ولتجنب اعتبار هذه المقاربة عملاً استفزازياً أو " أفكاراً مستوردة من الغرب"، من المهم أخذ الخصوصيات الثقافية بعين الاعتبار لدى تصميم البرامج والأنشطة للوقاية والحد من العنف، ولضمان قيم التشاركية مع فئات المجتمع بشكل يستند إلى آراء الخبراء والخبيرات، وعلى الاحتياجات المحددة ذاتياً من قبل المجتمعات التي يهدف العمل إلى خدمتها.

- زيادة الوعي حول الصحة الجنسية والإنجابية في وسط البالغين/ات والمراهقين/ات على حد سواء، وخاصة في المدارس. ويجب أن تستهدف الجلسات الفتيات بشكل منفصل عن الشبان، وذلك لتوعيتهن بحقوقهن وكيفية حماية أنفسهن والتصدي لأية اعتداءات غير مرغوب فيها؛ ويمكن أن تتناول الجلسات التي تستهدف الفتيات مقاربات لإشراكهن في سبل وطرق إنهاء دائرة العنف والتحرشات ضد النساء والفتيات، وفي معرفة جوانب الرجولة الإيجابية.

- تدريب الصحفيين والمذيعين في التلفزيون أو مقدمي البرامج على اللغة الحساسة جندرياً والموضوعات الملائمة للناجيات: يمكن تدريب موظفي/ات وسائل الإعلام على مبادئ "عدم إلحاق الأذى" من ناحية كيفية طرح الأسئلة، وكذلك فيما يتعلق باستغلال صور وقصص الناجيات لبيع القصص. كما يجب التركيز بشكل خاص على الحاجة الضرورية في أخذ الموافقة المستنيرة للناجين/ات. وسيكون ذلك خطوة أولية مهمة لزيادة الوعي المجتمعي بالأضرار الناتجة عن إلقاء اللوم على الضحايا وحقوق الناجيات، فضلاً عن أهمية الاعتبارات وتقديم الرعاية لهن. وتفتقر وسائل الإعلام في الوقت الحالي إلى أي برامج يمكن من خلالها رفع الوعي حول مثل هذه القضايا، فالبرامج المتواجدة ضعيفة وغير كافية وغير متخصصة.

- رفع الوعي حول أضرار زواج الطفلات: بما أن زواج القاصرين/ات في تزايد لأسباب عديدة فمن المهم معالجة هذه الظاهرة، وزيادة وعي الأهل حول النتائج الضارة للزواج تحت سن 18 سنة.

- رفع الوعي بالحقوق والاستغلال الاقتصادي: وذلك من خلال عقد جلسات توعية بناءً على القوانين المحلية، وزيادة الوعي العام بحقوق النساء في الملكية، والتوعية المجتمعية بشأن عدم حرمان الفتيات من حقوقهن، وضمان التركيز على جانب الحماية.

## المساءلة وتماسك المجتمع

- إنشاء آليات تبليغ فعالة، وضمان إطلاع المستفيدات بها: تمتلك المنظمات غير الحكومية، في كثير من الأحيان، آليات استجابة للشكاوى ولكنها تبقى بمعزل عن معرفة أو دراية المستفيدين والمستفيدات بها. وكجزء من المساءلة التنظيمية للمجتمعات من المهم التأكد بمعرفة ودراية المستفيدات بالآليات الاستجابة.

بالإضافة إلى ذلك، وبسبب الخوف الذي يحول دون الإبلاغ أو الشكوى في الحالات التي تكون فيها المستفيدات على دراية بالآليات، فإن آليات الاستجابة بحاجة إلى توفير نظام يحمي هوية المستفيدات (على سبيل المثال: عندما لا تصل الشكوى إلى المكتب الميداني، بل إلى مكتب الإدارة أو المقرر الرئيسي الذي قد يديره/تديره موظف/ة غير معني/ة بالفريق الميداني ما يحول دون التأكد من أن جميع الشكاوى، وخاصة تلك التي تخص الاستغلال والاعتداء الجنسي، سيتم أبحاثها والتحقق فيها بشكل كاف). كما يجب تطبيق معايير صارمة في اختيار الموظفين/ات وتجنب التعاقد مع الأفراد الذين ليس لديهم/هن المهارات أو المعرفة أو الأخلاقيات للعمل مع المستفيدين/ات.

- تقديم المساعدة للمجتمعات المضيفة والنازحة على حد سواء: لضمان تلافي أي توترات داخل المجتمعات المحلية من المهم التأكد من أن تستهدف كافة الخدمات القائمة كل من النازحين/ات والمجتمعات المضيفة - إن لم يكن على قدم المساواة - فعلى الأقل بنسبة معقولة بالنسبة للمجتمعات المضيفة، الذين يعانون في كثير من الأحيان من مشاكل مماثلة ومن الفقر.